

مدخل محاسبي مقترح لتطبيق مبدأ السعر المحايد في تسعير

التحويلات الدولية

"دراسة تطبيقية"

الباحثة

مرودة أحمد عبد الرحمن البسطويسي

الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة

مع زيادة الاتجاه نحو ركب العولمة ، وزيادة التعاون التجاري بين دول العالم المختلفة ، نشأت الشركات متعددة الجنسية بفروعها المنتشرة في جميع أنحاء العالم ، و ظهرت بالتالي التبادلات التجارية بين فروع كل شركة من تلك الشركات وبعضها البعض. ومع استمرار نمو التجارة الدولية ، استحوذت التعاملات فيما بين فروع الشركات المتعددة الجنسية على حوالي ٦٠% من التجارة الدولية^(١). الأمر الذي يستحيل معه إدارة هذه التعاملات مركزياً ، بسبب الاختلاف الواضح بين البلدان المضيفة في اللغة والثقافة ، والعادات والتقاليد، والقوانين والتشريعات، والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحتى يمكن لهذه الشركات تبني مفهوم لامركزية الإدارة ، وجني أكبر قدر من مزاياها ، يجب عليها أن تصمم نظام رقابة داخلية فعال ،

¹- <http://www.OECD.Orgdataoecd405439265412.pdf>

يتضمن استخدام نظام سعر تحويل دولي International transfer pricing (ITP) ملائم ، يحكم تدفق السلع والخدمات والأصول المادية وغير المادية بين الشركة الأم ووحدها الفرعية بالدول المضيفة في أجزاء مختلفة من العالم ، ويقيس ويرشد أداء هذه الوحدات ويحقق توازن المصالح بينها وبين حكومات الدول المضيفة (١).

وعلى الرغم من أن أسعار التحويل تعبر عن الأسعار التي تحكم العمليات التي تتم بين الفروع المختلفة لشركة واحدة محلياً ودولياً ، إلا أنها لا تمثل مشكلة على المستوى المحلي ، على اعتبار أن كل الفروع تخضع لنفس السلطة الضريبية ، ونفس القواعد المنظمة . ولكنها تمثل مشكلة على المستوى الدولي ، نظراً لاختلاف السلطات الضريبية الخاضع لها كل فرع ، والقوانين ، والسياسات المالية والنقدية المطبقة على كل منهم ، والمزايا النسبية لهذه الدول ، ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي ، والمنافسة العالمية ، وتقلبات سعر العملة الأجنبية ، وغيرها (٢).

من هنا ، فقد سعت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) إلى تنظيم هذه المعاملات، حيث أوصت باستخدام مبدأ السعر المحايد "the arm's length principle (ALP)"، الذي يوفر أساس معقول لتقييم المعاملات البينية داخل فروع الشركات متعددة الجنسية ، بتسعير التحويلات اعتماداً على السعر الذي يمكن عنده إتمام نفس العملية في نفس الظروف المحيطة بين طرفين مستقلين عن الشركة متعددة الجنسية ، ولكن تطبيق هذا المبدأ لم يستطع القضاء على مشكلات

^١ - مطاوع، محمد عبد الحميد، "أثر مبدأ سعر التحويل المحايد ALP على الأرباح والالتزام الضريبي للشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر (دراسة نظرية تطبيقية)"، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الأول والثاني، يناير، إبريل، ٢٠٠٩

^٢ - Choe, C., & Hyde, C., "Multinational transfer pricing, tax arbitrage and the Arm's Length Principle", 2004,p, 1 . (<http://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm?abstractid=60088>) .

تسعير التحويلات ، إنما أدى إلى ظهور مشكلات جديدة ، مثل استخدام سعري تحويل داخل الشركة أحدهما للأغراض الضريبية والآخر لأغراض تقييم الأداء ، وكذلك مشكلة الإزدواج الضريبي ، نظراً لتعدد السلطات الضريبية التي تخضع لها الشركة الأم وإختلاف قواعد تسعير التحويلات من سلطة إلى أخرى.

وبناء على ما تقدم ، فقد تزايد عدد البلاد التي تركز اهتمامها بسعر التحويل ، من خلال استخدام بيئة تشريعية متطورة ، ووسائل تنفيذية جديدة ، وتحول في السياسات المالية . وقد أدى ذلك إلى تزايد الضغط على الشركات متعددة الجنسية لإدارة مخاطر سعر التحويل بدقة أكبر ، مما دفع سعر التحويل ليعود من أهم القضايا الضريبية تواجه هذه الشركات ، ومن المتوقع أن تصبح هذه القضية متغيراً هاماً ومؤثراً عليها بشكل حاسم خلال الفترة القادمة ^(١).

ثانياً: طبيعة المشكلة :

يؤثر سعر التحويل المستخدم على قيمة الضرائب المباشرة ، وغير المباشرة المحصلة بواسطة حكومات الدول المضيفة ، حيث يمثل السعر الذي تتم به المعاملة الدولية الأساس المستخدم لحساب قيمة الجمارك المحصلة ، ولتقدير قيمة الأرباح الناتجة عن المعاملة. ونظراً لأن المعاملات التي تتم بين الأطراف المرتبطة ، لا تتعرض في الغالب لنفس قوى السوق التي تتعرض لها المعاملات المستقلة ، فإن ذلك يتيح الفرصة للتلاعب من قبل الشركات متعددة الجنسية ، عن طريق رفع أو خفض قيمة سعر التحويل ، مما يؤثر على قيمة الجمارك والضرائب المحصلة ^(٢).

من هنا ، سعت العديد من الجهات إلى وضع قواعد حاكمه لتنظيم المعاملات بين تلك الفروع ، وتعتبر أهم هذه الجهات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) ، التي أصدرت العديد من الإرشادات التي تخص الشركات

¹- Ernst & Young, "Precision under pressure-Global transfer pricing survey, 2010- 2011", pp.5-6.

²- <http://www.OECD.Orgdataoecd405439265412.pdf>

متعددة الجنسية ، من أهمها ، مبدأ الحياد (the arm's length principle) الوارد في الفقرة الأولى ، من المادة ٩ ، من نموذج منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية المتعلق بالضريبة على الدخل ورأس المال^(١)، والذي يحكم أسعار التحويل من وجهة النظر الضريبية ، موضحة أن سعر التحويل فيما بين الأطراف ذات العلاقة يكون مقبولاً من طرف السلطة الضريبية فقط ، عندما تستطيع الشركة متعددة الجنسية إثبات أن هذا السعر هو نفس السعر الذي يمكن عنده لطرفين غير ذوي علاقة أن يؤديوا نفس العملية في ظل ظروف مشابهة^(٢).

وفي مصر ، قامت السلطات مؤخراً بالعمل على وضع قواعد ملزمة للسيطرة على المعاملات بين الأطراف المرتبطة ، والمشاكل الناتجة عن تلك المعاملات ، من خلال ما ورد بقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، في المادة رقم (٣٠) والتي تنص على "إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط في معاملاتهم التجارية أو المالية ، تختلف عن الشروط التي تتم بين أشخاص غير مرتبطين من شأنها خفض وعاء الضريبة ، أو نقل عبئها من شخص خاضع للضريبة إلى آخر معفي منها أو غير خاضع لها ، يكون للمصلحة تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد ، ولرئيس المصلحة إبرام اتفاقات مع أشخاص مرتبطة على اتباع طريقة أو أكثر لتحديد السعر المحايد في تعاملاتها".

١- صدر هذا المعيار عام ١٩٦٣ . وقد ظلت المادة ٩ من هذا المشروع دون تعديل حتى تم إضافة الفقرة الثانية منها في عام ١٩٧٧ . وفي عام ١٩٧٩ صدر تقرير خاص بسعر التحويل في الشركات متعددة الجنسية ، تحول في عام ١٩٩٥ إلى "إرشادات سعر التحويل في الشركات متعددة الجنسية". ومنذ ذلك الحين خضعت هذه الإرشادات إلى مراقبة ودراسة مستمرة ومنظمة من قبل المنظمة. وفي الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ ، تم تطوير الإرشادات لتشمل دليل خاص بالخدمات غير الملموسة عبر الحدود واتفاقيات أخرى مكملة لمبدأ السعر المحايد (مثل الاتفاقيات المسبقة للتسعير) ، كما تم تطويرها عام ٢٠٠٩ ، لتعكس آخر التطورات في مجال حل النزاعات، ممهدة للتطبيق الإلزامي لنموذج الاتفاقية الضريبية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.(OECD,2009)

²- Inland Revenue Authority of Singapore (IRAS), "**Transfer Pricing Guidelines**", IRAS, Feb. 2006, PP.1 – 5.

كما ورد بالمادة رقم ٣٩ من اللائحة التنفيذية ، أنه يتم تحديد السعر المحايد المنصوص عليه في المادة ٣٠ من القانون وفقاً لإحدى الطرق التالية:-

١- طريقة السعر الحر المقارن.

٢- طريقة التكلفة الإجمالية مضافاً إليها هامش ربح.

٣- طريقة سعر إعادة البيع.

وتنص المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية ، على أن الأولوية في تحديد السعر المحايد لطريقة السعر الحر المقارن ، وفي حالة عدم توافر البيانات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة ، يتم تطبيق أحد الطريقتين الأخرتين المنصوص عليهما في المادة ٣٩ ، وفي حالة عدم امكانية تطبيق أي من الطرق الثلاثة ، يتم تطبيق أي من الطرق الواردة بنموذج منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، أو أي طريقة أخرى ملائمة للممول.

وعلى الرغم من وجود تلك النصوص اللازمة في القانون، والتي تتفق مع ما ورد في المعيار المحاسبي المصري رقم ١٥ ، وما ورد في الفقرات رقم (١١) ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ ، والمتعلق بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، والمعيار الأمريكي رقم ٥٧ والصادر في مارس ١٩٨٢ ، والمعيار البريطاني FRS8 والصادر في أكتوبر ١٩٩٥^(١)، إلا أن مصلحة الضرائب المصرية لم تبدأ العمل بهذه المواد إلا في عام ٢٠٠٧ ، حيث تضمن البند ٥٠٨ من الإقرار الضريبي لهذا العام التعاملات مع الأشخاص المرتبطة، مشيراً إلى السعر المحايد وطرق حسابه.

وقد أصدرت مصلحة الضرائب المصرية عام ٢٠١٠ مجموعة من التعليمات الإرشادية لتسعير المعاملات ، لتوضيح كيفية تطبيق مبدأ السعر المحايد، إلا أن القانون لا يحتوي على نص يلزم باتباعها .

ويحكم اختيار ووضع سياسة لتسعير المعاملات البنينة بين فروع

١- حماد، طارق، الدليل العلمي لتطبيق معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية، الدار الجامعية، الجزء الثاني، ٢٠٠٧، ص ٦٨، ٤

الشركات متعددة الجنسية مجموعة من المعوقات والمحددات وهي:

- ١- تحويل الأرباح من بلد إلى آخر لمحاولة الاستفادة من الميزات الضريبية، حيث تسعى معظم الشركات متعددة الجنسية إلى تخفيض العبء الضريبي والتهرب منه، من خلال تحويل الأرباح من الدول ذات الأسعار الضريبية المرتفعة إلى الدول ذات الأسعار المنخفضة، تحت ستار أسعار التحويل^(١).
 - ٢- عدم ملائمة سعر التحويل المحايد في بعض الحالات، لعدم توافر المعلومات اللازمة لحساب السعر الحر المقارن، كما في الصناعات رأسية التكامل^(٢).
 - ٣- قد يؤدي فرض استخدام السعر المحايد لتسعير التحويلات بين الأطراف المرتبطة بالمنظمة إلى استخدام سعر تحويل داخلي، لأغراض تقييم المديرين والرقابة الإدارية، بخلاف سعر التحويل المستخدم للأغراض الضريبية. مما يتطلب مراعاة الآثار المترتبة على تسعير التحويلات اعتماداً على السعر المحايد (وبصفة خاصة السعر الحر المقارن) في تقييم الأداء، و الرقابة الإدارية^(٣).
 - ٤- اختلاف قوانين الضرائب بين الدول المختلفة، قد أعطى الحق لأكثر من سلطة ضريبية في فرض ضريبة على دخل الشركة متعددة الجنسية، مما قد يؤدي إلى حدوث ازدواج ضريبي^(٤).
- في ضوء ما سبق ، يرى الباحث أن مشكلة البحث تتمثل في تحديد آلية

1- Azemar, C.; Corcos, G., "Multinational Firms' Heterogeneity In Tax Responsiveness: The Role Of Transfer Pricing", The World Economy, 2009, p1292.

3-Gresik, T., & Osmundsen, P., "Transfer Pricing In Vertically Integrated Industries", June 2006, p.1. (<http://www.nd.edu/gresil/transferpricing.pdf>).

⁴Cools, M., Emmanuel, C., & Jorissen, A. "Management control in the transfer pricing tax compliant multinational enterprise", *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 33, Issue 6, August 2008, p.1-3.

5-Waegenare, A., Sansing, R., & Wielhouwer, J. "Using bilateral advance pricing agreements to resolve tax transfer pricing disputes", *Tuck school of business at Dartmouth*, Working paper No. 24, July 2005, p.1. (<http://ssrn.com/abstract=766044>).

تطبيق مبدأ السعر المحايد في تسعير المعاملات البنينة ، بين الشركة متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية ، بما يحد من مشاكل الالتزام الضريبي الناتجة عن سعر التحويل في الشركات متعددة الجنسية ، و يحقق أهداف كل من الأطراف ذوي العلاقة وحكومات الدول المضيفة ، بالتطبيق على الشركات متعددة الجنسية العاملة في مجال صناعة الأدوية في مصر .

و يمكن بلورة مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١- ما هو أثر تطبيق مبدأ السعر المحايد في مصر على أهداف الشركات متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية؟
- ٢- ما هي أنسب طريقة لقياس وتحديد السعر المحايد ؟ وما هي العوامل المؤثرة على اختيار تلك الطريقة؟
- ٣- ما مدى فعالية استخدام مبدأ سعر التحويل المحايد على التزام الشركات متعددة الجنسية بالتشريعات الضريبية بالدول المضيفة ؟ وما أثره على الوعاء الضريبي للشركة؟
- ٤- كيف يمكن تفعيل أسلوب الاتفاق المتبادل MAP والاتفاق المسبق للتسعير APA كعامل مساعد لمبدأ سعر التحويل المحايد لحل النزاعات، والحد من الازدواج الضريبي وفرض العقوبات؟
- ٥- ما مدى إمكانية وضع إطار علمي محدد لتطبيق سعر التحويل المحايد ALP في الشركات الأجنبية العاملة في البلدان المضيفة بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة؟
- ٦- ما هي الآثار المترتبة على استخدام السعر المحايد في الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الأدوية؟ وإلى أي مدى تلتزم تلك الشركات بأحكام السلطة الضريبية المصرية ؟

ثالثاً: هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في:

" إقتراح مدخل محاسبي لتطبيق مبدأ السعر المحايد في تسعير التحويلات الدولية
."

ويسعى الباحث إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- قياس مدى تأثير تطبيق مبدأ السعر المحايد ALP بأهداف الشركات متعددة الجنسية.
- ٢- دراسة طرق تسعير التحويلات المختلفة ، وتحديد كيفية اختيار الطريقة الأنسب ، والعوامل المؤثرة على هذا الاختيار .
- ٣- دراسة سبل تطوير مبدأ السعر المحايد ، للحد من الازدواج الضريبي والنزاعات وفرض العقوبات.
- ٤- تحديد مدى فعالية المنهجية المتبعة لتطبيق سعر التحويل المحايد في مصر ، لضمان عدالة الوعاء الضريبي لفروع الشركات متعددة الجنسية بالدول المضيفة ، وبما لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بها .
- ٥- الكشف عن أهم التحديات التي تواجه التطبيق العملي لمختلف جوانب سعر التحويل المحايد ، وسبل مواجهتها ، وتوسيع نطاقها ، والافصاح عنها ، بما يساعد الأطراف المعنية على تحقيق العدالة الضريبية
- ٦- اختبار إمكانية تطبيق المدخل المحاسبي المقترح في الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الأدوية في مصر .

رابعاً: أهمية البحث :

١- الأهمية العلمية للبحث:

- ندرة الكتابات العربية في هذا المجال ، وانخفاض مستوى الوعي الضريبي في التعاملات مع الشركات متعددة الجنسية.
- فتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الأبحاث عن تسعير التحويلات في الكثير من المجالات ، ومنها المحاسبة الإدارية ، الجوانب الإدارية ، والجوانب الإقتصادية ، والجوانب القانونية، وغيرها.

- رفع الوعي بالمشاكل الضريبية المتعلقة بتسعير التحويلات الدولية ، وسبل التعامل معها ومعالجتها.

٢ - الأهمية العملية للبحث:

- التزايد المستمر في نصيب مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتقدمها كدولة جاذبة للاستثمار
- اعتبار سعر التحويل من أهم التحديات الضريبية التي تواجه الشركات متعددة الجنسية (Ernst & Young, 2010).
- هيمنة الشركات متعددة الجنسية على السوق الدولية ، ومحاولتها للخروج عن سطوة القانون والضريبة المحلية ، مما استلزم ضرورة وضع قيود حازمة ورقابة صارمة على العمليات التي تتم داخل تلك الشركات.
- تحقيق العدالة الضريبية لفروع الشركات متعددة الجنسية ، عند محاسبتها ضريبياً في مصر طبقاً للقواعد الدولية.
- العمل على عدم ضياع حقوق الدولة من الضرائب ، نتيجة للتلاعب في أساليب وأدوات تحديد سعر التحويل المحايد ، بالإعتماد على تجارب الدول المتقدمة (الولايات المتحدة - المملكة المتحدة).

خامساً: منهج البحث:

لتحقيق هدف البحث، سوف يستخدم الباحث منهجين هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي:

- المنهج الاستقرائي : وذلك بغرض استطلاع مدى إمكانية تطبيق المدخل المقترح لتطبيق سعر التحويل المحايد على الشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر. ويتم ذلك من خلال تصميم وتوزيع قائمتا استقصاء على عينة من تلك الشركات ، وعلى العاملين بمصلحة الضرائب على الشركات ، بهدف معرفة مدى إمكانية تحديد وقياس سعر تحويل محايد ، يحقق ربح عادل ومرض لكلا الطرفين ، ومدى تقبلهما للإطار المقترح لهذا السعر.

- المنهج الاستنباطي: وذلك إعتماً على الدراسة النظرية والدراسة المقارنة التي قام بها الباحث من أجل استنباط مدخل محاسبي متكامل لتطبيق مبدأ السعر المحايد ، يهدف الى تقديم معلومات اقتصادية دقيقة ومناسبة ، للشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر ومصحة الضرائب المصرية ، بهدف التأكد من عدالة الوعاء الضريبي لهذه الشركات ، وتحقيق أهداف أخرى.

سادساً: فروض البحث :

- ١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ سعر التحويل المحايد وأهداف الشركات متعددة الجنسية
- ٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار طريقة تسعير التحويلات الملائمة، والمتغيرات البيئية والمالية والتنظيمية في الشركات متعددة الجنسية.
- ٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إبرام اتفاق التسعير المسبق والاتفاق المتبادل والحد من الازدواج الضريبي والنزاعات وفرض العقوبات.
- ٤- لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول إختيار أفضل طريقة لقياس سعر التحويل المحايد.
- ٥- لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول كيفية تحديد سعر تحويل محايد يرضي الحكومة المضيفة.

سابعاً: مجال و حدود البحث:

- ١- مجال البحث :
- سوف يتناول الباحث تطبيق مبدأ السعر المحايد من منظور ضريبي
- ٢- حدود البحث:
- يقتصر مجتمع البحث فيما يتعلق بمصلحة الضرائب على مسئولي إدارة الضرائب على الشركات المساهمة بمصلحة الضرائب العامة وإدارة كبار ومتوسطي الممولين.
- يقتصر مجتمع البحث فيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسية العاملة في

مصر على شركات قطاع الأدوية متعددة الجنسية.

ثامناً: متغيرات الدراسة:

يمثل المتغير محل الدراسة المتغير التابع والمتمثل في سعر التحويل المحايد، ويسعى البحث إلى دراسة وتوضيح أثر بعض المتغيرات المستقلة عليه وهي:

١ - أهداف الشركات متعددة الجنسية (الأطراف ذوي العلاقة):

ويقصد بها الأهداف التي تسعى الشركة إلى تحقيقها من خلال سياسة تحديد وقياس سعر التحويل المحايد للصفقات البيئية ، وتتضمن خلق قيمة لحامل السهم ، واستخدام الأهداف المرجعية ، وتشجيع الإبداع وتحسين الكفاءة ، واستخدام نظم قياس وتقييم أداء ومكافآت عادلة ، والتوافق مع إرشادات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD ، ومعايير المحاسبة الدولية والمصرية ، وشفافية الإفصاح عن المعلومات ، ورضاء السلطة الضريبية بالبلد المضيف.

٢ - المتغيرات التنظيمية والبيئية والمالية:

ويقصد بها المتغيرات المؤثرة على اختيار الطريقة المناسبة لسعر التحويل وتتضمن :
أ. متغيرات تنظيمية: وتتمثل في حجم المبيعات، وطبيعة الصناعة ، والحوافز الإدارية ، والإبداع وتطوير منتج جديد ، وتجنب المخاطر، ومعايير تقييم أداء المديرين ، ونوع الصفقة المتبادلة.
ب. متغيرات بيئية: وتتمثل في الاستقرار الإقتصادي والسياسي ، والسياسات والتشريعات ، ومدى المنافسة السوقية ، والموقع الجغرافي ، والقوى الشرائية للعميل ، والمعايير الدولية والمحلية ، وتقلبات العملة الأجنبية ، وعلاقة الشركة بالحكومة المضيفة.
ت. متغيرات مالية: وتتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة EVA ، وبطاقة الأداء المتوازن BSC ، والعائد على حق الملكية ، والعائد على الأصول ، والعائد

على المبيعات.

٣- إرضاء الحكومات المضيفة:

تم قياس الأغراض التي تبغيها حكومات الدول المضيفة من الأطراف ذوى العلاقة ، لدى تحديد وقياس وتقدير سعر التحويل المحايد. وتتضمن هذه الأغراض عدالة الوعاء الضريبي ، والالتزام بلوائح وقوانين الدول المضيفة ، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ، والإفصاح بشفافية عن كافة المعلومات المطلوبة ، وتسهيل مراجعة منهجية سعر التحويل ، والاستجابة للتعديلات المنطقية التي تطلبها السلطة الضريبية. بالإضافة إلى إختبار مدى موضوعية وكفاية وعدالة الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة.

تاسعاً : الدراسات السابقة:

نظراً لتزايد مشاركة الشركات متعددة الجنسية في التجارة الدولية، وما نتج عنه من مشكلات متعلقة بأسعار التحويل ، زاد اتجاه الباحثين نحو دراسة هذه المشكلات ومناقشة أسبابها، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها سواء من وجهة النظر الإدارية أو الضريبية أو الاقتصادية وفيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى المجالات المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث :

دراسات تناولت أسعار التحويل بصفة عامة				
م	الدراسة	العنوان	أهم الأهداف	أهم النتائج
٦	Tondkar et. al. , 2005	ممارسات تسعير التحويلات والإجراءات المنظمة لها في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة (دراسة مقارنة)	مقارنة ممارسات تسعير التحويلات والقواعد المنظمة لها والجزاء المفروضة على الغش الضريبي في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	<p>١- تمتاز قواعد تسعير التحويلات في الولايات المتحدة بكونها أكثر تفصيلاً والزاماً مقارنة بالمملكة المتحدة.</p> <p>٢- استغراق تلك القواعد وقتاً أطول لسنها في المملكة المتحدة</p> <p>٣- لا تتضمن إرشادات تسعير التحويلات الخاصة بالمملكة المتحدة طريقة محددة لتسعير التحويلات، كما هو الحال في الولايات المتحدة.</p>
٧	Lakhal, 2006	نموذج للمشاركة في الربح التشغيلي وتسعير التحويلات في الشركات العاملة عبر الانترنت	وضع نموذج مقترح لتسعير التحويلات و تعظيم الربح التشغيلي للشركات العاملة عبر الانترنت في ظل سلسلة عرض أضخم	<p>١- نموذج مقترح لتسعير التحويلات وتعظيم الربح في الشركات العاملة عبر الانترنت بافتراض خضوع جميع الأطراف لنفس السلطة الضريبية ونفس السعر الضريبي.</p>
٨	Cools et. al. , 2008	الرقابة الإدارية في ظل التزام الشركات متعددة الجنسية بالقواعد الضريبية لتسعير التحويلات	توضيح أثر الخطوات المتخذة للتكامل مع تشريعات سعر التحويل الدولي ، على تصميم واستخدام نظام الرقابة الإدارية في الشركات متعددة الجنسية باستخدام طريقة واحدة لتسعير التحويلات.	<p>أدى استخدام نظام ملزم لتسعير التحويلات الى الآتي:</p> <p>١- زيادة مركزية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة</p> <p>٢- تقليل دور مستويات الإدارة الأدنى في وضع الأهداف والأسس</p> <p>٣- زيادة استخدام المقاييس العالمية الداخلية والخارجية.</p> <p>٤- زيادة إدراك مؤشرات التقييم غير المالية مما أدى إلى الحاجة إلى أساليب تقييم وتحفيز مختلفة سواء للاداء المالي أو غير المالي.</p>

<p>١- عند قيام الحكومة برفع الضريبة الموحدة بنسبة ١% فإن الدول تخسر حوالي ٩٢.٤% من الإيراد الإضافي الناتج عن الزيادة في معدل الضريبة نتيجة تحويل الدخل من دولة إلى أخرى.</p> <p>٢- توجد علاقة عكسية بين معدلات الأجور السائدة في الدولة ومدى حساسيتها لتسعير التحويلات.</p> <p>٣- توجد علاقة طردية بين المسافات الفاصلة بين الدول ومدى حساسيتها لتسعير التحويلات.</p>	<p>١- تحديد العوامل المؤثرة على قرار تحويل الدخل من دولة إلى أخرى عبر الشركات متعددة الجنسية.</p> <p>٢- اختبار مدى حساسية تسعير التحويلات في دولة ما لتدفق رأس المال ، ومستوى الأجور ، والمسافة الفاصلة بين الدول وفقاً للواقع النظري.</p>	<p>تسعير التحويلات (حجم الدول، والمسافات الفاصلة بينها)</p>	<p>Hoonsawat, 2008</p>	<p>٩</p>
<p>١- تشجع الاختلافات الضريبية بين الدول الشركات متعددة الجنسية على اساءة استخدام أسعار التحويل ، عن طريق توجيه الاستثمارات إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة.</p> <p>٢- محاولة الشركات المتلاعبة في أسعار التحويل، المحافظة على ثبات نسبة الأرباح إلى الأصول ، بهدف تخفيض مخاطر كشف التلاعب، والتعرض للعقاب.</p> <p>٣- امتلاك الشركات المهتمة بأنشطة البحث والتطوير المستثمرة في فروع مملوكة لها بالكامل، قدرة أكبر على التلاعب في أسعار التحويل ، وحساسية أكبر للاختلاف في معدلات الضريبة في الدول المضيفة.</p>	<p>دراسة ما إذا كان اختلاف هيكل الملكية وكتافة أنشطة البحث والتطوير بين الشركات متعددة الجنسية يؤثر على مدى حساسية الاستثمارات للتغير في معدل الضريبة</p>	<p>دور تسعير التحويلات في تفاوت استجابة الشركات متعددة الجنسية للضرائب</p>	<p>Azemar&Co rcos, 2009</p>	<p>١٠</p>

<p>١- تعتبر الشركات التي تعتمد بشكل أكبر على مراقبين مستقلين ، والشركات التي تتضمن نسبة أكبر من مساهمة الحكومة، هي الأكثر التزاماً بالإفصاح الاختياري عن المعاملات بين الأطراف المرتبطة ، والأقل عرضة للعقوبات الناتجة عن عدم الالتزام بقواعد الإفصاح الاجباري المتعلق بالمعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة.</p> <p>٢- تسعى الشركات التي تركز على ادارة الربح بشكل أكبر إلى توفير مستوى أقل من الإفصاح الاختياري، وذلك بهدف توفير التكاليف الناتجة عن هذا الإفصاح.</p>	<p>الكشف عن العوامل المؤثرة في افصاح الادارة الاختياري عن تفاصيل أسعار التحويل للمعاملات بسين الأطراف المرتبطة</p>	<p>دراسة تطبيقية للإفصاح الاختياري عن أسعار التحويل في الصين</p>	<p>Lo &wong, 2011</p>	<p>١ ١</p>
<p>مجموعة من الإجراءات والنماذج الرياضية المقترحة لحساب سعر التحويل العادل بين الموردين داخل سلسلة العرض</p>	<p>دراسة كيفية التوزيع العادل للعائد عبر سلسلة العرض والمساعدة على تنسيق سلاسل العرض في ظل المفهوم المحاسبي لأسعار التحويل.</p>	<p>مراجعة التوزيع العادل للتكلفة والعائد في تسعير التحويلات عبر سلاسل العرض في ظل الطلب العشوائي</p>	<p>Chen, 2011</p>	<p>١ ٢</p>

دراسات تناولت مبدأ السعر المحايد (ALP)

م	الدراسة	العنوان	أهم الأهداف	أهم النتائج
١	Choe & Others, 2004	تسعير التحويلات في الشركات متعددة الجنسية والموازنة بين العبء الضريبي ومبدأ السعر المحايد ALP	توضيح كيفية تحديد سعر التحويل في الشركات متعددة الجنسية، عندما تستعمل الشركة سعر تحويل لغرض الضريبة بخلاف سعر التحويل المستخدم للأغراض الادارية، وفي ظل وجود غرامات على عدم الالتزام بمبدأ المحايدة	١- الطريقة المثالية لتسعير التحويلات لغرض الحوافز هي المتوسط المرجح للتكلفة الحدية. ٢- يجب على الشركة المفاضلة بين مزايا موازنة العبء الضريبي و غرامات عدم الالتزام بمبدأ السعر المحايد في حالة اختلاف السعر الضريبي بين السلطات الضريبية، لاختيار طريقة تسعير التحويلات المثالية للهرب من مبدأ السعر المحايد. ٣- في حالة تساوي السعر الضريبي بين المصالح المختلفة يكون السعر الحر المقارن مساوي للتكلفة الحدية ويكون سعر التحفيز المثالي مساوي للتكلفة الحدية.
٢	Brem & Others, 2005	تسعير التحويلات والأفكار النظرية عن طبيعة الشركات متعددة الجنسية	تطوير مبدأ السعر المحايد وأثره على أداء أنشطة الشركات في الشركات متعددة الجنسية بما يتفق مع البيئة المؤسسية و هيكل الحوكمة وتحركات الشركة	١- لا يعتبر نموذج تسعير التحويلات التقليدي مناسباً لعالم الأعمال الفعلي حالياً أو مستقبلاً، نظراً لطبيعة الشركات متعددة الجنسية. ٢- يجب تطوير نظرية ملائمة لمنظمات العمل متعددة الجنسية حيث توازي بين متطلبات الحوكمة وتكاليف الأداء ومتطلبات الادارة الاستراتيجية. ٣- يجب تطوير مبدأ السعر المحايد ALP بحيث يتم فيه الاعتماد على معلومات داخلية في حالة صعوبة المقارنة مع طرف ثالث مستقل.

<p>١- يجب تسعير التحويلات بصورة مركزية اعتماداً على التكلفة المعيارية إذا كان معدل العائد على الاستثمار مرتفع ومعدلات عدم التأكد منخفضة.</p> <p>٢- يجب إتباع اللامركزية في التسعير، إذا كانت معدلات عدم التأكد متوسطة.</p> <p>٣- يجب تسعير التحويلات بصورة مركزية اعتماداً على التكلفة الفعلية، إذا كانت معدلات عدم التأكد مرتفعة.</p>	<p>دراسة كيفية تسعير التحويلات على أساس التكلفة تحت ظروف التأكد وعدم التأكد المختلفة، في ظل كل من المركزية واللامركزية</p>	<p>مقارنة المركزية واللامركزية في تسعير التحويلات واختيار نظام التكاليف</p>	<p>Lengsfeld et. al., 2006</p>	<p>٤</p>
<p>١- يتطلب مبدأ السعر المحايد (ALP) وجود معلومات مقارنة يمكن استخدامها للحكم على عمليات التبادل بين الشركات التابعة لنفس الشركة الأم، بشرط أن تكون تلك المعلومات ناتجة عن عملية تمت بين طرفين مستقلين عن الشركة متعددة الجنسيات.</p> <p>٢- تعتبر طريقة التكلفة مضافاً إليها هامش ربح هي الأفضل في الصناعات أفقية التكامل للحد من تحويل الأرباح من الدول ذات المعدلات الضريبية العالية وبالتالي زيادة العوائد الضريبية في تلك الدول.</p>	<p>١- تحدي الفكر السائد الذي يمنع استخدام بيانات ناتجة عن عمليات تحت سيطرة الشركة متعددة الجنسيات في مراجعة أسعار التحويل الخاصة بها.</p> <p>٢- توضيح أفضل لإجراءات يمكن إتباعها لتحليل البيانات للحد من محفزات تحويل الأرباح الضارة.</p>	<p>تسعير التحويلات في الصناعات رأسية التكامل</p>	<p>Gresik & Others, 2006</p>	<p>٦</p>
<p>١- تفضل طريقة التكلفة المركزية الثابتة عن باقي الطرق إذا كانت نسبة عدم التأكد من التكلفة بالنسبة للفرع والمركز الرئيسي منخفضة</p> <p>٢- تفضل طريقة التكلفة الفعلية إذا كانت نسبة عدم التأكد من التكلفة مرتفعة في البداية مع توافر القدرة لدى الفرع والمركز الرئيسي على توفير المعلومات الكافية عن التكاليف للمشتري في وقت اتمام البيع.</p>	<p>المقارنة بين أداء الطرق المختلفة لتسعير التحويلات على أساس التكلفة</p>	<p>تسعير التحويلات على أساس التكلفة</p>	<p>Schiller ,et. al. , 2011</p>	<p>٧</p>

من الدراسات السابقة اتضح للباحث الآتي:

أهم ما يميز الدراسات السابقة

- ١- اتفاق معظم الدراسات على أهمية استخدام مبدأ سعر التحويل المحايد، لتحقيق مصالح الشركات متعددة الجنسية ووحداتها الفرعية من ناحية، والدول المضيفة لهذه الوحدات من ناحية أخرى.
- ٢- تكاتف جهود المنظمات العالمية والمعاهد البحثية والبحوث الأكاديمية والسلطات الضريبية في البلد الأم والبلدان المضيفة ، لتطوير مبدأ سعر التحويل المحايد ، لتحقيق مصالح الأطراف المستفيدة بعدالة.
- ٣- تحقيق تعاون صادق بين الأطراف ذوى العلاقة والإدارات الضريبية بالدول المضيفة ، كأساس لتطبيق مبدأ سعر التحويل المحايد بكفاءة.

أوجه القصور في الدراسات السابقة

١. تركيز معظم الدراسات على أثر سياسات سعر التحويل على سياسة اتخاذ القرارات ، دون التطرق الى جوانب أخرى كتنقيح الأداء الإداري .
٢. تفاوت درجة تطبيق سعر التحويل المحايد من دولة لأخرى ، لاختلاف القوانين ودرجة التقدم والتوجهات السياسية والاقتصادية بين الدول.
٣. تطبيق معظم الدراسات سالفه الذكر في دول متقدمة ، تعيش في بيئة وظروف محيطية مختلفة عن الظروف والمتغيرات الراهنة بالدول النامية، ومن بينها مصر .
٤. ندرة الدراسات العربية والمصرية التي تناولت سعر التحويل المحايد وآثاره المختلفة على متطلبات الدول المضيفة من الأطراف ذوى العلاقة.

الفجوة البحثية

من نتائج الدراسات السابقة يرى الباحث الحاجة إلى إجراء دراسات لبحث إمكانية تطبيق مبدأ السعر المحايد في الدول النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة

خاصة مع عدم الإضرار بأهداف كل من الشركة متعددة الجنسية من ناحية (لعدم الإضرار بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر) والحكومة المضيفة من ناحية أخرى وذلك للحفاظ على حق خزانة الدولة والحد من تحويل إيرادات الدولة للخارج.

عاشراً: خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث فإن الباحث سيتناوله في ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يتناول فيه التحليل المحاسبي لأسعار التحويل البيئية في الشركات متعددة الجنسية من حيث ، طبيعتها وأهميتها ، و مبدأ السعر المحايد (مفهومه ، وأهميته ، ومعوقاته) ، وتحليل المقارنة كأساس لمبدأ السعر المحايد (مفهومه، وأسباب إجراءه ، ومقوماته) ، وكذلك يتناول الفصل الإتفاقات المكتملة لسعر التحويل المحايد (أنواعها ، ومميزاتها ، وعيوبها)

الفصل الثاني: ويتناول فيه الباحث دراسة مقارنة لقواعد أسعار التحويل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، ومصر ، بهدف الوصول إلى مدخل محاسبي مقترح لتطبيق مبدأ السعر المحايد في تسعير التحويلات في الشركات متعددة الجنسية.

الفصل الثالث : ويتناول دراسة تطبيقية لتسعير التحويلات في الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الأدوية المصري.

وفي النهاية يستعرض الباحث خلاصة البحث وأهم ما توصل إليه من نتائج وأهم ما يوصي به فيما يتعلق بمشكلة البحث ، وكذلك الدراسات المستقبلية الممكن إجرائها.

خلاصة الفصل الأول

يهدف هذا الفصل إلى توضيح ماهية عملية تسعير التحويلات والمفاهيم والمصطلحات الأساسية المتعلقة بها، بالإضافة إلى دراسة مبدأ سعر التحويل المحايد وتحديد مزايا اتباعه ومعوقات تطبيقه ، ثم عرض كيفية تحديد السعر المحايد بالاعتماد

على تحليل المقارنة باعتبارها أساس مبدأ سعر التحويل المحايد (Arm's Length Principle) .

كما يهتم هذا الفصل ، بدراسة طرق تسعير التحويلات المختلفة ، وتوضيح مزايا وعيوب كل طريقة ، بهدف تسهيل اختيار الطريقة الأمثل لكل صفقة بين أطراف مرتبطة وفقاً للظروف المحيطة بتلك الصفقة.

وكذلك يهدف الفصل إلى ، دراسة الأساليب المكتملة لمبدأ السعر المحايد ، والتي من شأنها العمل على الحد من النزاعات الناتجة عن عدم الالتزام بسعر التحويل المحايد ، ومدى قابليتها للتطبيق في البيئة المصرية

وسعى الباحث من خلال دراسة البنود السابقة إلى تكوين رؤية واضحة عن آلية قياس سعر التحويل المحايد ، بهدف وضع منهجية متكاملة لقياس سعر التحويل المحايد بين الأطراف ذوي العلاقة العاملة في مصر .

قد خلص الباحث إلى منهجية سعر التحويل التالية:

تمر عملية قياس سعر التحويل المحايد بثلاثة مراحل أساسية وهي:

١ - المدخلات

- تفهم ودعم الإدارة العليا
- تحديد طبيعة لصفات البنية (سلع ملموسة- خدمات - ملكيات غير ملموسة)
- دراسة البنية الداخلية والخارجية
- تحديد الطريقة الأنسب لتسعير التحويلات وسبب اختيارها
- تحديد أسس التحليل المقارن في ضوء المعايير المحلية والعالمية

٢- عمليات التشغيل

- إجراء التحليل المقارن
- تحديد درجة القابلية للمقارنة
- ✓ خصائص السلع والخدمات

- ✓ التحليل الوظيفي
 - ✓ شروط التعاقد
 - ✓ الظروف الاقتصادية
 - ✓ الخطط الاستراتيجية
 - ✓ السياسات الحكومية
- إجراء التعديلات اللازمة لإجراء المقارنة
-حساب سعر التحويل المحايد وفقاً للطريقة المختارة
- ٣ - المخرجات

- سعر تحويل محايد
- الإفصاح عن المعلومات بشفافية
- توثيق كاف لسعر التحويل المحايد
- اتخاذ إجراءات عقد اتفاقات متبادلة ومسبقه

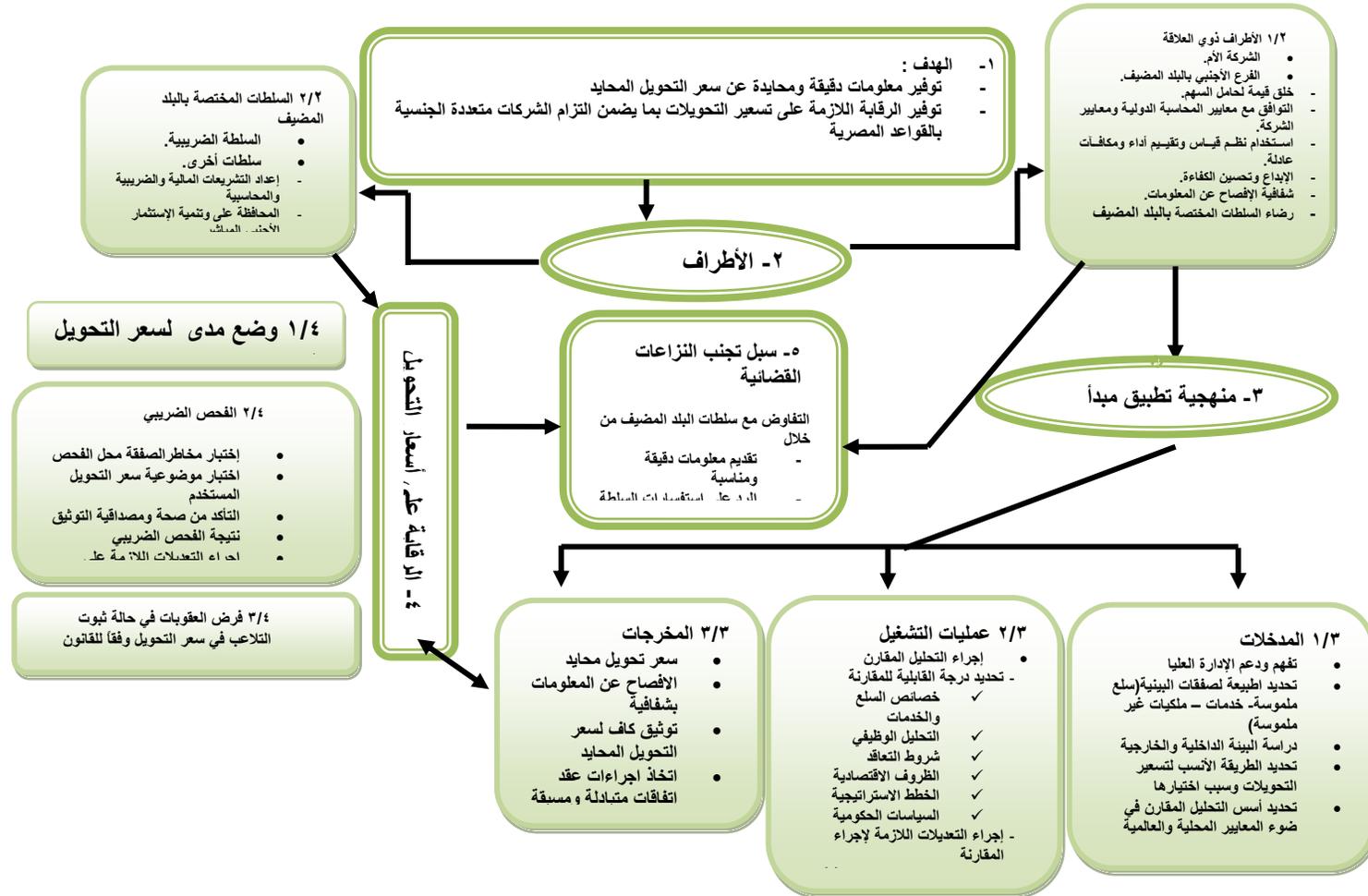
خلاصة الفصل الثاني

قام الباحث من خلال هذا الفصل ، بدراسة قواعد تسعير التحويلات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية ، وكذلك قواعد تسعير التحويلات المصرية ، وخلص الباحث إلى تحديد بعض أوجه القصور في القواعد المصرية ، بالإضافة إلى أهم نقاط القوة في القواعد العالمية ، والتي يمكن الاستفادة بها في البيئة المصرية. والجدول التالي يلخص الدراسة المقارنة التي قام بها الباحث

كما قام الباحث بتصميم مدخل محاسبي متكامل يعمل كخطة ارشادية لكل من الشركات متعددة الجنسية ، ومصالحة الضرائب المصرية ، بهدف الحد من المشاكل الناتجة عن التلاعب في تسعير التحويلات .

شكل رقم (٥)

مدخل مقترح لتطبيق سعر التحويل المحايد ALP



خلاصة الدراسة التطبيقية

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى قابلية المدخل المحاسبي المقترح للتطبيق في الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الأدوية المصري ، وكذلك اختبار مدى صحة فروض الدراسة ، من خلال تحليل نتائج قائمتي الاستقصاء الموزعتين على كل من مسؤولي الإدارة العليا والإدارة المالية ، والحسابات ، والضرائب بالشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الأدوية ، و مسؤولي إدارة الضرائب على الشركات المساهمة ، وإدارة الضرائب على كبار ومتوسطي الممولين بمصلحة الضرائب العامة.

وقام الباحث باختبار وتحليل نتائج قوائم الاستقصاء وقد خلصت نتائج التحليل الاحصائي إلى:

- ٦- عدم صحة الفرض الأول من فروض الدراسة والذي ينص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ سعر التحويل المحايد وأهداف الشركات متعددة الجنسية"
- ٧- عدم صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة والذي ينص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار طريقة تسعير التحويلات الملائمة، والمتغيرات البيئية والمالية والتنظيمية في الشركات متعددة الجنسية."
- ٨- عدم صحة الفرض الثالث من فروض الدراسة والذي ينص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إبرام اتفاق التسعير المسبق والاتفاق المتبادل والحد من الازدواج الضريبي والنزاعات وفرض العقوبات."
- ٩- ثبوت صحة الفرض الرابع من فروض الدراسة والذي ينص على "لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول إختيار أفضل طريقة لقياس سعر التحويل المحايد."
- ١٠- عدم صحة الفرض الخامس من فروض الدراسة والذي ينص على "لا توجد

إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول كيفية تحديد سعر تحويل محايد يرضي الحكومة المضيفة."

١١- قابلية مدخل تسعير التحويلات المقترح للتطبيق في الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الأدوية المصري.

الخلاصة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

أولاً: خلاصة البحث:

هدف البحث إلى "إقتراح مدخل محاسبي لتطبيق مبدأ السعر المحايد في تسعير التحويلات الدولية".

وقد قام الباحث بدراسة مبدأ سعر التحويل المحايد ، وتحديد منهجية قياس سعر التحويل - بمحاورها الثلاثة (مدخلات ، عمليات التشغيل ، ومخرجات) - للصفقات التي تتم بين فروع الشركات متعددة الجنسية وبعضها البعض وفقاً لهذا المبدأ ، كما قام الباحث بإجراء دراسة مقارنة بين قواعد تسعير التحويلات في الدول المتقدمة (أمريكا و بريطانيا) ، وقواعد تسعير التحويلات في مصر ، بهدف تحديد أوجه القصور في القواعد المصرية ، بالإضافة إلى أهم نقاط القوة في القواعد العالمية ، والتي يمكن الاستفادة بها في البيئة المصرية.

ومن خلال تلك الدراسة ، خلص الباحث إلى مدخل محاسبي مقترح لتطبيق مبدأ السعر المحايد بما يضمن تحقيق العدالة الضريبية و التزام الشركات متعددة الجنسية ، يعمل كخطة إرشادية لكل من الشركات متعددة الجنسية ، ومصلحة الضرائب المصرية ، بهدف الحد من المشاكل الناتجة عن التلاعب في تسعير التحويلات.

من جانب آخر ، قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية ، بهدف إختبار صحة فروض الدراسة ، من خلال قائمتي استقصاء تم توزيعهم على فئتين ، الأولى فئة مسئولو الإدارة العليا والإدارة المالية ، والحسابات ، والضرائب بالشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الأدوية ، والثانية فئة مسئولو إدارة الضرائب على الشركات المساهمة ، وإدارة الضرائب على كبار ومتوسطي الممولين بمصلحة الضرائب العامة. وقد قام الباحث بتحليل نتائج قوائم الاستقصاء إحصائياً

باستخدام برنامج SPSS16 ، واستخلاص أهم النتائج بالإضافة إلى إختبار فروض البحث .
وفيما يلي عرض لأهم نتائج البحث

ثانياً: نتائج البحث:

- ١- يحتل سعر التحويل المركز الثاني من حيث اعتبارة القضية الأهم التي تواجه الشركات متعددة الجنسية ، وذلك بعد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وذلك على عكس ما أسفرت عنه دراسة Ernst&Young على المستوى العالمي من حيث كون سعر التحويل هو القضية الأهم التي تواجه الشركات متعددة الجنسية ، وقد يرجع ذلك إلى عدم قسوة العقوبات المستخدمة لإلزام الشركات متعددة الجنسية بمبدأ السعر المحايد. كما جاءت الضرائب الجمركية في المرتبة الثالثة ، وتعتبر الضرائب الجمركية أكثر أنواع الضرائب ارتباطاً وتأثيراً على سعر التحويل المحايد.
 - ٢- استعداد الشركات متعددة الجنسية للإلتزام بقواعد وتشريعات أسعار التحويل ، بهدف إرضاء الحكومات المضيفة وتجنب النزاعات ، ويرجع الباحث عدم الإلتزام إلى عدم وجود نص ملزم في القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أو لائحة التنفيذية يوضح منهجية اختيار طريقة سعر التحويل المناسبة، وكيفية تطبيق كل طريقة .
 - ٣- لا توجد علاقة ارتباط قوية بين سياسة تسعير التحويلات وسياسات تقييم الأداء وتحفيز العاملين.
 - ٤- تسعى الشركات متعددة الجنسية إلى وضع سعر تحويل يمكنها من تحقيق أقصى أرباح ممكنة ، في ضوء التوافق مع الأهداف العامة للشركة الأم ، مع مراعاة تحسين العلاقات مع السلطات المضيفة.
- مما سبق يمكن عدم صحة الفرض الأول والذي ينص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبدأ سعر التحويل المحايد وأهداف الشركات متعددة الجنسية".

- ٥- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التنظيمية والبيئية والمالية المحيطة بالشركات متعددة الجنسية وتحديد سعر تحويل الصفقات البيئية ، وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرض الثاني والذي ينص على "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار طريقة تسعير التحويلات الملائمة، والمتغيرات البيئية والمالية والتنظيمية في الشركات متعددة الجنسية."
- ٦- إمكانية الاعتماد على كل من اتفاق التسعير المسبق مع الشركات متعددة الجنسية ، وإجراءات الاتفاق المتبادل MAP بين السلطة الضريبية المحلية وسلطات الدول الأخرى للحد من الازدواج الضريبي والنزاعات وفرض العقوبات ، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرض الثالث والذي ينص على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إبرام اتفاق التسعير المسبق والاتفاق المتبادل والحد من الازدواج الضريبي والنزاعات وفرض العقوبات."
- ٧- لا يوجد تباين بين آراء المستقصى منهم من فئتي الشركات متعددة الجنسية ، ومصالحة الضرائب المصرية حول كون طريقة السعر الحر المقارن هي الطريقة الأكثر استخداماً وشيوعاً ، وكذلك الطريقة الأفضل لحساب سعر التحويل المحايد ،مما يؤكد صحة الفرض الرابع والذي ينص على " لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول إختيار أفضل طريقة لقياس سعر التحويل المحايد."
- ٨- وجود تباين بين آراء المستقصى منهم من فئتي الشركات والضرائب فيما يتعلق بمتطلبات إرضاء الحكومة المضيفة، حيث انخفض مستوى المعنوية بالنسبة لجميع العناصر وفقاً لنتائج اختبار مان ويتي عن ٠.٠٥ ، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرض الخامس والذي ينص على " لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول كيفية تحديد سعر تحويل محايد يرضي الحكومة المضيفة."
- ٩- عدم دراية الشركات متعددة الجنسية بما إذا كان عبء اثبات صحة سعر التحويل يقع على عاتقهم ام على عاتق مصلحة الضرائب المصرية.

١٠- تسعى الشركات متعددة الجنسية إلى توثيق سعر التحويل المحايد ، بما يتفق مع معايير التقرير المالي وبالتالي الحفاظ على تماسك المستند محل الفحص ، وتخفيض نسبة المخاطر .

١١- موافقة معظم المستقصى منهم على منهجية قياس سعر التحويل المقترحة ، بنسب تراوحت بينى ٨٠% و ١٠٠% ، مما يدل على قابليتها للتطبيق ، بالإضافة إلى وجود ارتباط معنوي بين معظم عناصر المنهجية المقترحة وبعضها البعض ، وبينها وبين قابلية تلك المنهجية للتطبيق .

١٢- من خلال كل النتائج السابقة يمكن اثبات قابلية المدخل المقترح لتطبيق سعر التحويل المحايد للتطبيق في الشركات متعددة الجنسية العاملة في قطاع الأدوية المصري .

١٣- في ضوء الدراسة المقارنة بين قواعد تسعير التحويلات في كل من الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و جمهورية مصر العربية اتضح الآتي:

١- اتفاق معظم الدول على البنود الرئيسية الواردة بإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مع وجود اختلاف في آلية تطبيق تطبيق تلك البنود .

٢- لم توضح اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ منهجية حساب سعر التحويل المحايد ، وإنما اكتفت بذكر الطرق ، وعلى الرغم من صدور التعليمات الإرشادية لتسعير المعاملات في عام ٢٠١٠ ، إلا إنها غير ملزمة لعدم وجود نص قانوني يلزم الممول باتباعها .

٣- خلو القانون ولائحة التنفيذ و التعليمات الإرشادية من وصف لكيفية تسعير المعاملات غير الملموسة ، رغم طبيعتها الخاصة .

٤- الحاجة إلى وضع آلية واضحة لإبرام إتفاقات التسعير المسبقة ، وعدم ترك السلطة المطلقة في هذا لرئيس المصلحة .

٥- الحاجة إلى مزيد من الالتزام والصرامة في تطبيق العقوبات الناتجة عن عدم الالتزام بمبدأ سعر التحويل المحايد ، وكذلك ضرورة وجود عقوبات منفصلة تخص مبدأ السعر المحايد ، بخلاف العقوبات الناتجة عن عدم الالتزام بالقانون ككل .

ثالثاً: توصيات البحث:

فى ضوء نتائج البحث وإختبار الفروض الخاصة به ، والدراسة المقارنة التي قام بها الباحث يوصي بما يلي:

- ١- ضرورة النص في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على إلزام الشركات باتباع التعليمات الارشادية لتسعير المعاملات الصادرة عن مصلحة الضرائب ٢٠١٠
- ٢- النص في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على كيفية تسعير التحويلات غير الملموسة وذلك نظراً لطبيعتها الخاصة.
- ٣- ضرورة إلزام الشركات متعددة الجنسية بالثبات في طريقة تسعير التحويلات المستخدمة من سنة إلى أخرى.
- ٤- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بتسعير التحويلات ، يتم فيها إدراج كافة المعلومات الخاصة بأسعار الصفقات البيئية ، من خلال إلزام الشركات متعددة الجنسية لفروعها العاملة في مصر بموافاة السلطة الضريبية بكل ما يتعلق بالصفقات البيئية أولاً بأول ، مع ضمان سرية تلك المعلومات وعدم قابليتها للنشر إلا بإذن من الشركة متعددة الجنسية . وعدم ربط الحصول على تلك المعلومات بقرارات الفحص ، على أن يتم تحديث قاعدة بيانات أسعار التحويلات بصورة دورية وفقاً لما يستحدث من ظروف ومعلومات.
- ٥- الاعتماد على طريقة السعر الحر المقارن ، باعتبارها أفضل طرق تسعير التحويلات وأكثرها انتشاراً، إلا في الحالات التي يصعب فيها وجود سعر حر مقارن.
- ٦- تعديل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لإلزام الشركات متعددة الجنسية بتطبيق بنود مدخل سعر التحويل المقترح والعمل على تعميمه في الشركات متعددة الجنسية في كل القطاعات.
- ٧- العمل على إجراء المزيد من الأبحاث العلمية المتعلقة بمبدأ السعر المحايد وخاصة تسعير المعاملات غير الملموسة، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية والادارية المتعلقة بمبدأ السعر المحايد.

قائمة المراجع

أولا - المراجع العربية:

١- الكتب:

(١) حماد، طارق، الدليل العلمي لتطبيق معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية، الدار الجامعية، الجزء الثاني، ٢٠٠٧، ص ٤٤٥-٣٧٤.

٢- الدوريات

(١) مطاوع، محمد عبد الحميد، " أثر مبدأ سعر التحويل المحايد على الأرباح والإلتزام الضريبي للشركات متعددة الجنسية العاملة في مصر (دراسة نظرية تطبيقية) " ، مجلة آفاق، جديدة للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الأول والثاني، يناير-إبريل ، ٢٠٠٩.

٢- نشرات:

- ١- قانون الضريبة على الدخل، رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .
- ٢- اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- ٣- معايير المحاسبة الدولية ، المعيار رقم ٢٤، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة.
- ٤- معيار المحاسبة المصري رقم ١٥، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة، معايير المحاسبة المصرية ، ٢٠٠٦.

ثانيا - المراجع الأجنبية:

➤ Theises

- 1- Chen, L., " Fair sharing of cost and revenue through transfer pricing in supply chain with stochastic demand" ,college of business administration, march, 2011
- 2- Cook, A., "economic impact of NAFTA and transfer pricing legislation along the US-Mexico border", university of Texas-pan American, march ,2001.
- 3- Hoonsawat, R., "Three essays in international trade and development : Does the size and remotness of countries matter? , the graduate school of art and science, April, 2008, pp.40-60
- 4- Jovanovich, J., "Customs valuation and transfer pricing. Is it possible to harmonize customs and tax rules?", Institute of Comparable Law. McGill University, Montreal, August 2000.
- 5- Shourie, A., "whether APAs are a long term solution to transfer pricing disputes?", A thesis submitted to the faculty of Graduate Studies and Research, McGill University, Montreal, Feb. 2002.
- 6- Shunko, M., "global supply chain: impact of international taxation and transfer pricing",A thesis submitted to Tepper School Of Business,

- Carnegie Mellon University, April, 2011.
- 7- Zhang, Xi, "intangible transfer pricing regulation in china" , Faculty of law, University of Toronto , 2003.

➤ **Periodicals**

- 1- Azemar,C.; Corcos.G,"Multinational Firms' Heterogenety In Tax Responsiveness: The Role Of Transfer Pricing", *The World Economy*, 2009.
- 2- Baily, C. ; Collins, D., " Goliath corporation: an instructional case in transfer pricing policy" .*journal of accounting education* , Ed.23, 2005, pp.264-276.
- 3- Chan, K., & Anges, W., "The influence of management perception of environmental variables on the choice of international transfer pricing methods", *The International Journal of Accounting*, Vol.39, 2004, PP.93-110.
- 4- Change, L. et al."The effect of framing and negotiation partner's objective on judgments about negotiated transfer prices", *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 33, Issues 7 – 8, Oct. – Nov. 2008. PP. 704 – 717.
- 5- Cools, M., Emmanuel, C., & Jorissen, A. "Management control in the transfer pricing tax compliant multinational enterprise", *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 33, Issue 6, August 2008, pp. 603 – 628.
- 6- Ernst & Young, "Precision under pressure-Global transfer pricing survey, 2010- 2011", Dec. 2011.
- 7- Lakhali, S., " An operational profit sharing and transfer pricing model for network manufacturing companies", *European Journal Of Operational Research*, Vol.175, 2006, pp.543-565.
- 8- Sakuria, Y., "Comparing cross-cultural regulatory styles and processes in dealing with transfer pricing", *International Journal Of The Sociology Of Law*, Vol.30, 2002, PP.173-199.
- 9- Schiller, U.; Pfeiffer,T.; Wagner, J, " Cost based transfer pricing", *Review Of Accounting Studies*, Vol.16, No2, 2011.
- 10- Tondkar, R.; Achilles,W., & Smith, J., "Transfer pricing practices and regulatory actions in the U.S and U.K, A cross-country comparison and analysis", *Advances In International Accounting*, Vol.18, 2005, PP.199-217.
- 11- Vidal, C.; Goetschalckx, M., "Aglobal supply chain model with transfer pricing and transportation cost allocation", *European Journal Of Operational Research*, Vol,129,2001, pp.134-158.

➤ **Others:**

- 1- Baldinius, T.;Melumad,N.;&Reichelstein,S., " Integrating managerial & tax objectives in transfer pricing", March,2003.
- 2- Brem, M. & Tucha, T., "On transfer pricing: conceptual thoughts on the nature of the multinational firm", Indian Institute of management, Ahmedabad- 380 015, India, 2005. (<http://SSRN.com/abstract=874568>) .
- 3- Choe, C., & Hyde, C., "Multinational transfer pricing, tax arbitrage and the Arm's Length Principle", 2004.<http://papers.ssrn.com/so13/papers.cfm?abstractid=600881>
- 4- Eden, L., "Went for cost, priced at cost? An economic approach to the transfer pricing of offshored business services", 2005.(<http://bush.tamu.edu/research/workingpapers/leden/eden-went-for-cost-priced-at-cost.pdf>)

- 5- Gresik, T., & Osmundsen, P., “Transfer Pricing In Vertically Integrated Industries”, June 2006. (www.nd.edu/gresil/transferpricing.pdf).
- 6- Inland Revenue Authority of Singapore (IRAS), “Transfer Pricing Guidelines”, IRAS, Feb. 2006, PP.1 – 38.
- 7- Lengsfeld, S.; Pfeiffer, T. ; Schiller, U., " Centralized versus decentralized transfer pricing and cost system choice", 2006
- 8- United Nation, UNCTAD, World Investment Report, 2008. (www.unctad.org/en/docs/wir2008_en.pdf).
- 9- United Nation, UNCTAD, World Investment Report, 2011. (www.unctad.org/en/docs/wir2011_en.pdf).
- 10- Waegenare, A., Sansing, R., & Wielhouwer, J. “Using bilateral advance pricing agreements to resolve tax transfer pricing disputes”, Tuck School Of Business At Dartmouth, Working paper No. 24, July 2005. (<http://ssrn.com/abstract=766044>)